

- لم يؤدي الوفاء إلى إلغاء ممارسات الميزنة الخاضعة للمساءلة في جميع أنحاء العالم حسب ما توصل إليه المسح

واشنطن العاصمة— كشفت شراكة الموازنة الدولية (IBP) عن أحدث مسح الموازنة المفتوحة، والذي وجد أن معظم الدول حافظت على ممارسات الإنفاق الخاضعة للمساءلة في عمليات الميزانية السنوية الخاصة بها أثناء الوفاء. دخلت جمهورية الدومينيكان في قائمة أفضل 10 مؤدين الذين يقودون الطريق في تعزيز الشفافية وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، بينما تقود كوريا الجنوبية الممارسات الشاملة للتشاور العام في عملية الموازنة. وتعد بنين، ونيجيريا وغامبيا من بين أكبر الدول التي شهدت تحسناً كبيراً في هذه الجولة من المسح.

قال أنجالي جارج، رئيس مسح الموازنة المفتوحة "لا تزال أنظمة المساءلة ضعيفة بشكل عام، لكن تُظهر العديد من الدول أنه حيثما توجد إرادة سياسية، يكون التقدم ممكناً". "إن ممارسات الموازنة المفتوحة هي اقتراح راجح-- فهي تبني ثقة الجمهور بحيث تكون الحكومات قادرة على الوفاء بها ويمكن أن تؤدي إلى خفض تكاليف الاقتراض في وقت ترتفع فيه الديون العالمية وعدم المساواة على الإطلاق. ونأمل أن تتشجع المزيد من الدول على فتح عملية الموازنة الخاصة بها للتشاور العام والتدقيق لضمان وصول الموارد النادرة إلى من هم في أمس الحاجة إليها".

ومما يثير الدهشة بعض الشيء، أن الوفاء لم يبطل المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في ممارسات الميزنة الشفافة والخاضعة للمساءلة في جميع أنحاء العالم. حيث تمكنت معظم الدول من الحفاظ على مكاسبهم السابقة، والبناء عليها في بعض الحالات، وذلك بفضل زيادة رقمنة المعلومات وإضفاء الطابع المؤسسي على ممارسات المساءلة. وقد ارتفع متوسط درجة الشفافية بنسبة تزيد عن 20 بالمائة منذ عام 2008. وقد خطت شرق أوروبا ووسط آسيا، وشرق آسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وجنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا (بعد تراجع في مسح الموازنة المفتوحة لعام 2017) خطوات كبيرة في الشفافية منذ عام 2008.

ومع ذلك، وجد المسح أن الرقابة التشريعية قد انخفضت بسبب الاضطرابات السياسية، والوفاء والتوسع التنفيذي. وقد وجدت بعض الحكومات التنفيذية طرقاً لتقليل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مع البقاء ضمن حدود القانون. أقل من ثلث الدول تقدم معلومات مفصلة بالقدر الكافي لفهم كيفية معالجة ميزانيتها للفقر و14 في المائة فقط تعرض نفقاتها حسب الجنس. 8 دول فقط في جميع أنحاء العالم لديها قنوات رسمية لإشراك المجتمعات المحرومة في عمليات الموازنة.

قال فيفيك رامكومار، كبير مديري السياسات في شراكة الموازنة الدولية: "نحن بحاجة إلى نهج شامل بحيث يكون لكل فرد رأي في كيفية ومقدار الأموال العامة التي يتم جمعها، واقتراضها وإنفاقها". "يجب على الدول والجهات المانحة ذات العقلية الإصلاحية الاستثمار في أنظمة المساءلة المالية التي تمكن الوكالات الحكومية الرئيسية، والمشرعين، والمراجعين الوطنيين، وجماعات المجتمع المدني والجمهور من ضمان إدارة الأموال العامة بشكل فعال وعادل".

قال أوستن نديوكويلو، المدير القطري لشراكة الموازنة الدولية بنيجيريا: "يسعدنا رؤية التقدم الذي أحرزته نيجيريا ودول أخرى في المسح. الإدماج يؤدي ثماره. نحث الحكومات على مواصلة التقدم وإشراك المجتمعات بشكل أكثر جدوى حول أولويات إيراداتها وإنفاقها. يمكن لملاحظات المجتمع مساعدة الحكومات على إدارة الموارد العامة الحيوية بشكل أفضل".



مسح الموازنة المفتوحة هي التقييم المقارن، والمستقل والمنتظم الوحيد في العالم للشفافية، والرقابة ومشاركة الجمهور في الموازنات العامة في 120 دولة.

###